

Distr.
GENERAL

E/AC.51/1997/7
20 May 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة البرنامج والتنسيق

الدورة السابعة والثلاثون

٩ حزيران/يونيه - ٣ تموز/يوليه ١٩٩٧

البند ٥ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

مسائل التنسيق: تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة
الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا

تقرير الأمين العام

تقرير مرحلي عن تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة
الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا

ملخص

أعد هذا التقرير المرحلي استجابة لطلب لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السادسة والثلاثين. وهو يحتوي على النتائج التي توصلت إليها اللجنة التوجيهية للجنة البرنامج والتنسيق في اجتماعيها الخامس والسادس، ويلخص التقارير المقدمة إلى الاجتماعين من الوكالات المتخصصة والبرامج التابعة لمنظومة الأمم المتحدة.

١ - رحبت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها السادسة والثلاثين المعقودة في عام ١٩٩٦ بما تنطوي عليه مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا من إمكانات بوصفها أداة تنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، حيث تركز على عدد محدود من القضايا ذات الأولوية التي تواجه أفريقيا، وأعربت في الوقت نفسه عن قلقها الشديد إزاء الاتجاه السائد وهو إغراق أفريقيا بمبادرات جديدة يكاد يتعذر تنفيذها. وإذ لاحظت اللجنة أن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص البنك الدولي، أخذت على عاتقها أن تعمل معا، فقد حثت هذه المؤسسات على تحقيق نتائج ملموسة، وطلبت أن يقدم إليها في دورتها الربيعية لعام ١٩٩٧، وفيما بعد حسبما تقرره اللجنة، تقرير عن تنفيذ المبادرة الخاصة^(١).

٢ - وقد بدأت مبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة بشأن أفريقيا في آذار/مارس ١٩٩٦. وبدأها أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق من أجل تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا عن طريق زيادة التنسيق وإيجاد نوع من تضافر الجهود داخل المنظومة. وكان الغرض منها هو تحديد ووضع المقترحات العملية لزيادة دعم منظومة الأمم المتحدة للتنمية في أفريقيا إلى أقصى حد، وهي تركز على خمسة مجالات ذات أولوية هي: المياه، والأمن الغذائي، وشؤون الحكم، والتنمية الاجتماعية والبشرية، وتعبئة الموارد. وبالإضافة إلى ذلك فإنها تحتوي على موضوعين متداخلين هما: نوع الجنس، والسكان، وبناء القدرات.

٣ - وفي الاجتماع الخامس للجنة التوجيهية للجنة التنسيق الإدارية، الذي عقد في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، تقرر تغيير تسمية الوكالة (الوكالات) الرائدة لتصبح الوكالة (الوكالات) المنسقة، كما تقرر أن تنظم الوكالات أساليب تعاونها وتقسيم العمل فيما بينها. والوكالات المنسقة هي منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي.

٤ - وقد قررت لجنة الجمعية العامة الجامعة، التي قامت بإجراء استعراض منتصف المدة لتنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات، أن المبادرة الخاصة على نطاق المنظومة هي عنصر مكمل للبرنامج الجديد وأن الغرض منها هو تسهيل تنفيذه وتنفيذ ما يتصل بأفريقيا من نتائج المؤتمرات الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة. وفي الوقت الذي رحبت فيه اللجنة المخصصة بهذه المبادرة الخاصة الجديدة، نصحت بأن تركز منظومة الأمم المتحدة جهودها على تنسيق البرنامج الجديد وتنفيذه مع تفادي أي ازدواج لا مبرر له في الأنشطة^(٢). وبعد أن نظرت الجمعية العامة في تقرير اللجنة المخصصة، سلمت، في قرارها ٢٢/٥١ المعتمد في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، بالدور التكميلي للمبادرة الخاصة في تنفيذ البرنامج الجديد، بما في ذلك تعبئة الموارد الكافية. وتم الإعراب عن وجهة نظر مماثلة خلال الاجتماع الذي عقدته لجنة التنسيق الإدارية في عام ١٩٩٦. وعلى سبيل المتابعة قام مكتب المنسق الخاص لشؤون أفريقيا التابع لإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة بالاشتراك مع أمانة المبادرة الخاصة بالمكتب الإقليمي لأفريقيا في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوضع مصفوفة تربط بين المجالات ذات

الأولوية في البرنامج الجديد وفي المبادرة الخاصة من ناحية والتوصيات المقابلة في استعراض منتصف المدة من ناحية أخرى. وقد أبرزت مرفقات المصنوفة ترتيبات التنفيذ ودور الوكالات المنسقة والوكالات المتعاونة. وكانت المصنوفة ومرفقاتها هي نقطة البداية لما تلا ذلك من عمليات الرصد والتقييم لتنفيذ البرنامج الجديد.

٥ - وبعد مناقشات واسعة، أحاطت اللجنة التوجيهية للجنة التنسيق الإدارية، في اجتماعها السادس المعقود في ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٧، علما بالتقدم الذي تحقق وبإمكانية إدخال مزيد من التحسينات على المبادرة الخاصة، كما أحاطت علما بالفرق في النطاق بين البرنامج الجديد والمبادرة الخاصة. وتم التسليم في ذلك الاجتماع بأن البرنامج الجديد يمثل الإطار السياسي العام الذي يراد به حشد الدعم الدولي لأفريقيا، على حين أن المبادرة الخاصة هي آلية للتنفيذ يمكن أن تحقق قيمة مضافة هامة من حيث تعبئة الطاقات على نطاق المنظومة، وتحقيق الملكية الوطنية والالتزام الوطني، وإرساء أساس أقوى لتعبئة الموارد، مما يسهم في نجاح تنفيذ البرنامج الجديد.

٦ - وتلقت اللجنة التوجيهية للجنة التنسيق الإدارية في اجتماعيها الخامس والسادس تقارير مكتوبة من مختلف برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومنها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وصندوق النقد الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومنظمة الصحة العالمية، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة الأرصاد العالمية، والبنك الدولي، كما تلقت تقارير من بعض المنسقين المقيمين. وقد تم استكمال بعض هذه التقارير فيما بعد حتى تؤخذ في الاعتبار الأنشطة التي نفذت بعد الاجتماع السادس للجنة التوجيهية.

ثانيا - الأنشطة في المجالات ذات الأولوية

١ - المياه

٧ - قدم التقريران المتعلقان بموارد المياه من برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي، وهما الوكالتان المنسقتان لهذا المجال من مجالات الأولوية. وتشمل عناصر مجال الأولوية التي يجري تناولها في الفريق العامل المعني بالمياه العدالة في فرص الوصول إلى موارد المياه واستخدامها بطريقة مستدامة؛ وزيادة الأمن المائي للأسر المعيشية؛ والتوسع في تقييم المياه العذبة؛ وتوفير المياه من أجل الإنتاج الغذائي. ويضم الفريق ممثلين لعشر وكالات ومكاتب هي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة الأرصاد العالمية، وإدارة خدمات الدعم والإدارة من أجل التنمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، واللجنة الاقتصادية

لأفريقيا، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وجامعة الأمم المتحدة. وقد وفرت التقارير معلومات عن عدد من الأنشطة ذات الصلة وأوضح أن وكالات الأمم المتحدة المتعاونة تتفق على الأهداف المشتركة التالية:

(أ) بناء توافق في الآراء فيما يتعلق بجدول الأعمال المنسق لتنفيذ العناصر المتعلقة بالمياه من المبادرة الخاصة؛

(ب) تعريف الأدوار والمهام المحددة للوكالات الرائدة والوكالات المتعاونة والاتفاق على هذه الأدوار والمهام؛

(ج) مواصلة إحكام الأنشطة التنفيذية الداعمة للعناصر المتعلقة بالمياه في المبادرة الخاصة.

٨ - ووفقا لما جاء بتقرير البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة المقدمين إلى الاجتماع السادس للجنة التوجيهية للجنة البرنامج والتنسيق، سيواصل الفريق العامل المعني بالمياه دوره باعتباره هيئة التنسيق الأولى بالنسبة لتنفيذ العناصر المتعلقة بالمياه من المبادرة الخاصة، ويواصل برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي تقاسم رئاسة الفريق العامل. وسوف يتم الاضطلاع بالأنشطة ذات الصلة على الصعيدين الإقليمي والوطني، وسوف تشمل هذه الأنشطة المنظمات غير الحكومية والهيئات الأكاديمية. وقد وافق الفريق العامل في اجتماعه الثاني الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ على معايير معينة للاختيار، وحدد أربعة بلدان تقوم فيها الوكالات بأعمال مشتركة منسقة دعما للمبادرة الخاصة. وهذه البلدان هي اثيوبيا وأوغندا ومالي وموزامبيق. وسوف تقوم هذه البلدان بإبلاغ وكالات الأمم المتحدة بالنتائج حتى تستطيع إحكام آلياتها لمساعدة الحكومات بأكثر الطرق فعالية وتقديم مبادرات أفضل إلى الوكالات المانحة لتقوم بتمويل تنفيذ الأهداف المتعلقة بالمياه من المبادرة الخاصة.

٩ - كذلك حذب الفريق العامل الشروع في إجراء حوار في البلدان الأربعة المختارة بين ممثلي برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وعلى ذلك قام الفريق بإخطار المنسقين المقيمين في البلدان الأربعة لتيسير الحوار مع الحكومات وفيما بين ممثلي برامج الأمم المتحدة ومؤسساتها، وأوصى بأن تقوم اللجنة التوجيهية للمبادرة الخاصة برصد هذه المبادرة. وقد سلم الفريق بأهمية دعوة "فريق استشاري" أفريقي إلى المشاركة في تنفيذ هذه الأهداف، واقترح قائمة بالمعايير الممكنة لقياس مدى النجاح في تنفيذ الأهداف المتعلقة بالمياه. كذلك كان من رأي الفريق العامل المعني بالمياه أنه يلزم بذل مزيد من الجهود لتشجيع المشاورات والتعاون داخل الفريق العامل. وقد ذكر البنك الدولي أن ما حققه من تقدم على الصعيد القطري نحو تنفيذ استراتيجية المياه في منطقة أفريقيا تمثل في إيجاد ثلاث علاقات شراكة مع عدد من وكالات الأمم المتحدة تناولت ما يلي: (أ) إصلاح السياسات في مجال إدارة الموارد المائية؛ (ب) الإمداد بالمياه والمرافق الصحية في المجتمعات المحلية؛ (ج) مشاريع الري الصغيرة.

٢ - الأمن الغذائي

١٠ - ذكرت منظمة الأغذية والزراعة، باعتبارها الوكالة المنسقة لمجموعة الأنشطة المتعلقة بالأمن الغذائي ضمن المبادرة الخاصة، أن الأنشطة المتصلة بذلك تركزت في تحسين نوعية التربة؛ والأمن الغذائي مع التأكيد بوجه خاص على المرأة؛ ومكافحة تدهور الأراضي وتصحرها؛ وتوفير المياه للإنتاج الغذائي، وأفادت بأن الأنشطة المتعلقة بهذا المجال الأخير تمت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي. وأوضحت المنظمة أنها حاولت، قدر الإمكان، تحقيق اللامركزية في تنفيذ هذه المجموعة من الأنشطة، وأن تعبئة الموارد اللازمة للتمويل والتنسيق الفعال يجب أن تتم على الصعيد القطري. وقد ألقى تقرير المنظمة المقدم الى اللجنة التوجيهية للجنة التنسيق الإدارية في اجتماعها السادس نظرة عامة على الأنشطة فيما يتعلق بالمواضيع الأربعة المذكورة أعلاه.

١١ - وقدم التقرير نماذج قطرية معينة في مجالي تحسين نوعية التربة ومكافحة التصحر (أوغندا، وبوركينا فاسو، وتوغو، وغانا، وغينيا، وملاوي، ومالي، ونيجيريا). كما تضمن التقرير إفادات عن المشاريع الداعمة للأنشطة المدرة للدخل بالنسبة للمرأة، وإصلاح نظم حيازة الأرض لصالح المرأة، وبعض البرامج التغذوية الأخرى التي تحتوي على عناصر تتعلق بالمرأة (بوركينا فاسو، وتوغو، وزامبيا، وزمبابوي، وسوازيلند، وغامبيا، وليسوتو، وملاوي). وقد سلمت بعض البلدان بأهمية مسألة الجنسين في التنمية الزراعية، وذلك بإنشاء وزارات لشؤون المرأة (ناميبيا) أو وحدات لمساائل المرأة والتنمية في الوزارات القطاعية (نيجيريا). وذكرت أنشطة تم الاضطلاع بها في عدد من البلدان فيما يتعلق بموضوع توفير المياه للإنتاج الغذائي.

١٢ - وكجزء من متابعة مؤتمر القمة العالمي للأغذية، ذكرت منظمة الأغذية والزراعة أيضا حوارا أجري أخيرا بين الممثلين الدائمين لدى المنظمة في روما من ناحية وممثلي ووكالات الأمم المتحدة وبعض المصارف الإنمائية من ناحية أخرى. وبالإضافة الى ذلك، أجريت مشاورات تقنية بشأن نظام إدارة المعلومات الخاصة بانعدام الأمن الغذائي والتعرض له مع جميع الوكالات الشريكة المعنية في روما في آذار/ مارس ١٩٩٧. كما أشارت المنظمة الى برنامجها الخاص لإنتاج الغذاء من أجل توفير الأمن الغذائي، وذكرت أن مرحلته التجريبية التي تمتد لحوالي ثلاث سنوات مع ما يرتبط به من العناصر يشتمل على عدة عناصر يشترك فيها هذا البرنامج مع المبادرة الخاصة.

١٣ - وقدمت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) تقريرا أفادت فيه بأن مشروع التحالف من أجل تصنيع أفريقيا قد بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، وهو مشروع أريد به الإسراع بعملية التصنيع في أفريقيا بالتشاور مع مكتب مؤتمر وزراء الصناعة الأفريقيين، وأمانتي اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية، ومع مقرري السياسات في أفريقيا، ومع فئات القطاع الخاص. وأشارت الى أن التركيز سوف ينصب في البداية على الربط بين الصناعة والزراعة كعامل لتحسين الأمن الغذائي في أفريقيا. وقد خصصت اليونيدو بالفعل مبلغ ٤٩٠ ٠٠٠ دولار لعملية تقدير الاحتياجات مبدئيا ولتقديم المساعدة في الأعمال التحضيرية لعدد من البلدان المختارة في نطاق المواضيع الرئيسية الأربعة التالية:

بناء القدرات؛ والربط بين الصناعة والزراعة؛ وتشجيع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ وتشجيع استثمارات القطاع الخاص.

١٤ - وقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بوصفه وكالة منسقة، بالاشتراك مع منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأغذية العالمي باعتبارها وكالات متعاونة، تقريراً إلى اللجنة التوجيهية في اجتماعها السادس بشأن اجتماع مشترك بين الوكالات تناول موضوع أنماط العيش المستدامة في المناطق الهامشية بيئياً عقد في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧. وفي هذا الاجتماع أبدت الوكالات المتعاونة بعض المخاوف فيما يتعلق باحتمال الازدواجية بين المجال الموضوعي للمبادرة الخاصة والأنشطة الخارجية المتعلقة بتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا. ومن الممكن أن يكون هناك تداخل مع المجالات ذات الأولوية في المبادرة الخاصة وهي: "مكافحة تدهور الأراضي وتصحرها"، و "توفير المياه من أجل الأمن الغذائي"، و "الحد من الفقر عن طريق تعزيز القطاع غير المنظم وتوليد فرص العمل".

١٥ - وأوصت الوكالات بأن يتم، في نطاق روح النهج القطري العملي الموجه نحو تحقيق النتائج الذي تأخذ به المبادرة الخاصة، اختيار عدد قليل من البلدان للاتصال بها من أجل الشروع في الأعمال المتعلقة بهذا المجال من مجالات الأولوية، بناء على الأنشطة التي يجري القيام بها فعلاً. وقد تقرر أن يقتصر دور المجموعة الأساسية من الوكالات المتعاونة على عملية الحفز لتيسير البدء في العملية على الصعيد القطري في إطار آليات التنسيق الحالية لأنشطة وكالات الأمم المتحدة. وبناء على ذلك، تم الاتفاق أيضاً على التدابير التي تنفذ وعلى المعايير التي تستخدم في اختيار البلدان.

٣ - شؤون الحكم

١٦ - قدمت اليونسكو تقريراً عن مشروع بعنوان "الاتصالات في خدمة بناء السلام" يتناول على وجه الخصوص مسائل بناء السلام؛ وفض المنازعات وتحقيق المصالحة الوطنية؛ وتعزيز القدرة على الحكم؛ وتعزيز المجتمع المدني من أجل التنمية. وكان الهدف الرئيسي هو استخدام الاتصالات -ولا سيما الإذاعة- في نقل الرسائل والبرامج التي يمكن أن تعزز ثقافة السلام وتهيئ بيئة ملائمة للتنمية المستدامة. وفي إطار المشروع، سيتم إعداد خطة عمل إقليمية و ١٢ خطة عمل وطنية لبناء السلام في أفريقيا من خلال الاتصالات. والمفروض أن يسهم هذا المشروع، من خلال استخدام وسائط الاتصال، في تعزيز الديمقراطية والسلام في أفريقيا. وستكون الجهات المستفيدة الرئيسية من المشروع هي مؤسسات الاتصال المستقلة والعامّة، ومؤسسات و سائط الاتصال في المجتمعات المحلية، والسكان عموماً، في عدد مختار من البلدان.

١٧ - كذلك قدمت اليونسكو تقريراً عن البرامج الوطنية لثقافة السلام التي بدأت فعلاً في بوروندي وموزامبيق عن طريق إعادة ثقة السكان في المؤسسات العامة من خلال البرامج الإعلامية والتعليمية التي تشترك فيها وسائط الاتصال. وفي أفريقيا الغربية وأفريقيا الوسطى، بدأت اليونسكو مشروعاً ينفذ على مدى ثلاث سنوات يتعلق بالاتصالات وسلامة الحكم في ١٠ بلدان، كما أنها تسعى في رواندا إلى تعزيز

مهارات المشغلين بوساطة الاتصال وضمان عمليات وسائط الاتصال المستقلة من خلال التدريب والحلقات الدراسية.

١٨ - وكجزء من مشاركته العامة في مبادرة الشراكة من أجل بناء القدرات في أفريقيا، قدم البنك الدولي تقريراً عن تقديم الدعم التقني إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحكم. وأفاد البنك بأن الجهود التعاونية مستمرة من أجل إعداد برنامج نموذجي في إثيوبيا وغيرها، وقد خصصت هذه المبادرة لتحسين بناء القدرات في القطاعين العام والخاص، وفي التعليم والتدريب، وفي المجتمع المدني، ومن أجل تحسين الحوافز الداخلية بالبنك لتقديم الدعم في هذه المجالات. وقد تعهد كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بتقديم الدعم. كذلك تعاون البنك الدولي تعاوناً وثيقاً مع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء المعنيين في تشجيع أنشطة الاتصال بالإنترنت من أجل التنمية.

١٩ - وقد لاحظت اللجنة أن الأنشطة المتعلقة بشؤون الحكم المزمع القيام بها في عام ١٩٩٧ والتي تشترك فيها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارات الأمم المتحدة المعنية والوكالات المتعاونة تتطلب تنظيم سلسلة من المشاورات فيما بين رؤساء الدول الأفريقيين والمنظمات غير الحكومية، وهي مشاورات ستنتهي إلى عقد منتدى شؤون الحكم في أفريقيا الذي تقرر تنظيمه في تموز/يوليه ١٩٩٧. وقد تركزت المشاورات على إقامة الشراكات من خلال توافق الآراء وعلى تقاسم المعلومات والخبرات فيما بين الحكومات الأفريقية وشركائها الخارجيين بغرض تعبئة الموارد.

٤ - التنمية الاجتماعية والبشرية

٢٠ - وفيما يتعلق بالقضاء على الفقر من خلال تشجيع القطاع غير المنظم وتوفير فرص العمل، قدمت منظمة العمل الدولية تقريراً عن برنامج العمل الذي تم وضعه بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وهاتان المؤسستان هما وكالتان رائدتان في فرقة عمل الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات المعنية بالحالة الاقتصادية الحرجة والانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا، ويشمل شركاؤهما منظمة الأغذية والزراعة، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، واليونيسكو، واليونيدو، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وإدارة تنسيق السياسات والتنمية المستدامة. وسوف يركز برنامج العمل على البرامج الفرعية التالية: (أ) تهيئة البيئة الملائمة لتطوير القطاع غير المنظم؛ (ب) وفرص الحصول على الخدمات المالية؛ (ج) والتعليم والتدريب؛ (د) والأنشطة الصناعية والأنشطة في مجال الصناعات التحويلية؛ (هـ) والأنشطة غير الزراعية بالريف؛ (و) والبنية الأساسية. وتبذل محاولات للاحتفاظ بالتركيز على المسائل المتعلقة بالجنسين في جميع البرامج الفرعية. وقد تم التشديد على مشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمانحين، إلى جانب القطاع العام، في تنفيذ البرنامج الفرعي. وفي الاجتماع الذي عقدته فرقة العمل المشتركة بين الوكالات في أيلول/سبتمبر ١٩٩٦، اقترح البنك الدولي برنامجاً مفصلاً لدعم تقديم القروض الصغيرة من أجل تخفيف حدة الفقر في إطار المبادرة الخاصة. وقد رحب المشاركون بالنهج التعاوني الذي تمثل في الاقتراح، وتم تعيين البنك باعتباره وكالة رائدة بالنسبة للإجراء المقترح بشأن

فرص الحصول على الخدمات المالية. وكانت البلدان الثلاثة الأولى التي اقترح تركيز الجهود عليها هي بنن وغانا وموزامبيق.

٢١ - وأوضحت اليونيسيف أنها تتعاون في تنفيذ عدد من عناصر المبادرة الخاصة، إصلاح القطاع الصحي، والتعليم الأساسي، وتوفير المياه العذبة، وتوفير الأمن المائي للأسر المعيشية، والأمن الغذائي مع التأكيد بوجه خاص على المرأة، والاتصالات، وتعزيز المجتمع المدني من أجل بناء السلام، وتعزيز المجتمع المدني من أجل التنمية، وتخفيف الديون الباهظة. وفيما يتعلق بالأنشطة البرنامجية القطاعية، ذكرت اليونيسيف أنها تسهم في قطاع التعليم من خلال تعبئة الأموال، من حكومتي كندا والنرويج على سبيل المثال، لتعليم الفتيات، أو من خلال العمل مع رابطة تطوير التعليم في أفريقيا ومع المنظمات غير الحكومية التي تتناول تعليم المرأة. وعلاوة على ذلك قامت اليونيسيف بالمساعدة في التعجيل بتنفيذ الاستراتيجيات المائية في البرامج التي تقدم لها اليونيسيف المساعدة في شرق أفريقيا وفي الجنوب الأفريقي. وفيما يتعلق بالأنشطة التي يضطلع بها على الصعيد القطري، قامت اليونيسيف بدور نشط في العمل على تكثيف البرامج القطرية الجارية.

٢٢ - وقدمت منظمة الصحة العالمية والبنك الدولي تقريراً إلى اللجنة التوجيهية في اجتماعها الخامس عن سلسلة ناجحة من الاجتماعات عقدت بخصوص إصلاح القطاع الصحي واشترك فيها وزراء الصحة الأفريقيون وممثلون لمنظمة الأمم المتحدة. وقد ذكرت المنظمة والبنك أن استراتيجيات تنفيذ مجموعة العناصر الصحية قد تم الانتهاء من وضعها وتوزيعها على نطاق واسع على رؤساء الدول الأفريقيين وعلى المجتمع الدولي. كما تم الاتفاق على معايير الأداء وتم اعتمادها من جانب وزراء الصحة الأفريقيين. وقد شددت منظمة الصحة العالمية على أنها، مع موافقتها على تعبئة الموارد على الصعيد القطري، لن تستطيع أن توفر تكاليف المشاورات بين الأقطار التي طلبها وزراء الصحة الأفريقيون أو تكاليف التوسع في الدعوة من جانب المكتب الإقليمي للبلدان التي لم تتوافر فيها شروط البنك الدولي.

٢٣ - وقد واصل صندوق الأمم المتحدة للسكان مشاركته الإيجابية في الأنشطة التي يضطلع بها في قطاعي الصحة والتعليم. فقد اشترك في الاجتماعات المتعلقة بالسياسات التي عقدت مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ومن بينها البنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية. ويواصل الصندوق التعاون مع الوكالات الأخرى في وضع الاستراتيجيات الخاصة بإصلاح القطاع الصحي كما يواصل تقديم الدعم في تنفيذ هذه الاستراتيجيات. وتجرى مشاورات مع البنك الدولي بشأن التعليم الأساسي مع التأكيد بوجه خاص على التثقيف في مجال الحياة الأسرية سواء داخل المدرسة أو خارجها وعلى تشجيع تعليم المرأة والفتاة.

٢٤ - ويشارك صندوق الأمم المتحدة للسكان في الاجتماعات القطرية التي تسعى، فيما تسعى إليه، إلى جعل مسألة السكان ومسألة الجنسين ضمن الشواغل الرئيسية في جميع عناصر المبادرة الخاصة. وفيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية قدم الصندوق الدعم لأولويات المبادرة الخاصة المتعلقة بتوفير الصحة الإنجابية بما في ذلك المعلومات المتعلقة بتنظيم الأسرة والخدمات المقدمة للرجال والنساء والمراهقين، وإدخال

المتغيرات المتعلقة بالسكان والشواغل المتعلقة بالجنسين في الخطط القطاعية القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل، وفي أنشطة جمع البيانات من أجل الدعوة، وفي التخطيط وتحديد أهداف البرامج وتعزيز القدرة الوطنية في مجال السكان.

٥ - تعبئة الموارد

٢٥ - قدم صندوق النقد الدولي تقريراً إلى اللجنة التوجيهية للجنة التنسيق الإدارية في اجتماعها الخامس عن مسألة الديون، مع إشارة خاصة إلى المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وفي الاجتماع السادس، أشار الصندوق مرة أخرى إلى أنه يبذل جهوداً مكثفة في دعم إجراء عمليات التكيف القوية والتي تتم في حينها، والإصلاح الهيكلي، وبناء المؤسسات، والوصول بمدىونية البلدان المؤهلة إلى مستويات قابلة للاستدامة. وذكر الصندوق أنه يقدم الدعم لكل بلد حسب مبادراته وظروفه الخاصة. وأوضح أن غالبية البرامج الاقتصادية تتم في إطار ترتيبات مدتها ثلاث سنوات تتم في إطار مرفق التكيف الهيكلي الموسع. وأوضح الصندوق أن التأكيد على الإصلاح الهيكلي قد أريد به تحديداً إزالة العوائق المتعلقة بالسياسات والعوائق الإدارية التي تقف في طريق النشاط الاقتصادي والتشجيع على إجراء التغييرات الهيكلية. وقدم الصندوق معلومات مفصلة عن المساعدات التقنية التي قدمت إلى البلدان الأفريقية في عام ١٩٩٦، كما قدم تقريراً عن أنشطته في ميدان تدريب المهنيين الأفريقيين في مجالات الاقتصاد والمالية والأعمال المصرفية.

٢٦ - وقد أنشأ نائب رئيس البنك الدولي الإقليمي لشؤون أفريقيا لجنة رفيعة المستوى في منطقة أفريقيا لتقديم المساعدة إليه في النهوض بالتزامات البنك في المجالات ذات الأولوية من المبادرة الخاصة. والبنك ملتزم بالعمل على سرعة النهوض بالتعليم الأساسي والخدمات الصحية من خلال تعزيز التعاون بين المانحين والمؤسسات الأخرى، وخاصة مع اليونسكو، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي في أفريقيا. أما تعبئة الموارد من أجل الصحة والتعليم فتتم أساساً على الصعيد القطري في إطار برامج الاستثمار القطاعية والنهج الأخرى على نطاق القطاعات المتفق عليها بين الحكومات والشركاء الخارجيين. وعلى الرغم من أن ثمة توافقاً في الآراء على أن جميع البلدان مؤهلة للاشتراك، فإن حجم الدعم وطبيعته سوف يتوقفان على مدى استعداد البلدان لتنفيذ الإصلاحات التي تتم على نطاق القطاعات وعلى مدى تركيز البرامج الاستثمارية. وقد تم حالياً تصنيف تسعة بلدان في تلك الفئة بالنسبة للصحة وخمسة بلدان بالنسبة للتعليم.

٢٧ - وأبلغت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا اللجنة التوجيهية بالتقدم الذي تحقّق في برنامج تسخير تكنولوجيا المعلومات لصالح التنمية، وأشارت إلى أنه تم التوصل إلى اتفاق فيما بين الوكالات المتعاونة بشأن العناصر المختلفة لهذه المجموعة، وبشأن تقسيم العمل فيما بين الوكالات، والمتطلبات فيما يتعلق بالسياسات، وطرق إنشاء الشبكة، مع مراعاة مبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي التي وافق عليها مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وأيدها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات لمنظمة الوحدة الأفريقية. وقد كان الهدف هو تنبيه أصحاب المصلحة في كل بلد إلى أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية ووضع الخطط الوطنية للهيكل الأساسية للمعلومات والاتصالات. وبحلول نهاية عام ١٩٩٨

ستكون مراكز التدريب الوطنية جاهزة للعمل. وقد اتفق على أن تتولى اللجنة الاقتصادية لأفريقيا واليونسكو والاتحاد الدولي للمواصلات السلكية واللاسلكية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والأونكتاد دور القيادة في تعبئة الموارد. ومن المزمع أن يتم على نطاق واسع توزيع إطار العمل الخاص بمبادرة مجتمع المعلومات الأفريقي في جميع أنحاء أفريقيا وعلى منظمات الشركاء في جميع أنحاء العالم وتنظيم حلقة عمل وطنية تجريبية.

٢٨ - كذلك قدمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تقريراً عن عدد من المبادرات الأخرى التي تستهدف جميعاً تحقيق ديمقراطية الوصول إلى المعلومات والتوسع فيها بحيث لا تقتصر على الأثرياء نسبياً في المناطق الحضرية وتمتد إلى المجتمعات النائية المحرومة. وثمة مبادرة أخرى قدمتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا إلى اللجنة التوجيهية للجنة التنسيق الإدارية وهي استراتيجية اتصالات لتعبئة جميع من يتعلق بهم الأمر من ذوي الأمر وأصحاب المصلحة في إطار المبادرة الخاصة من أجل تحقيق النتائج على الصعيد القطري والإسهام في الزخم الجديد من أجل التنمية في أفريقيا. كذلك قدمت اللجنة تقريراً عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وهو التعاون الذي سيركز على الصلات الوطنية والصلات فيما بين الأقاليم والصلات داخل أفريقيا، مع الاستخدام الكامل لتكنولوجيا المعلومات.

٢٩ - وقد توصلت اللجنة التوجيهية إلى اتفاق حول ضرورة استخدام استراتيجية مشتركة للاتصالات. وسيكون الغرض منها هو المساعدة على تحسين صورة أفريقيا حتى يمكن تعبئة الدعم، والتركيز على الإسهامات الإيجابية الملموسة للمبادرة الخاصة على الصعيد القطري، وبناء الدعم للمبادرة. وقد دعي أعضاء اللجنة إلى تقديم تعليقاتهم على الوثيقة التي تتضمن مشروع استراتيجية الاتصالات إلى الأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا. كذلك طلب إلى اللجنة أن تنظر في إنشاء آلية للتنسيق بالنسبة لخطة اجتماعات تعقد في أفريقيا.

٦ - التغطية القطرية وترتيبات التنفيذ

٣٠ - أكدت اللجنة التوجيهية في اجتماعها السادس طابع الشمول التام في المبادرة الخاصة، وبذلك أيدت توافق الآراء الذي ظهر خلال اجتماع الفريق العامل التقني الذي عقد بمقر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا يومي ٥ و ٦ آذار/مارس ١٩٩٧ بشأن تصنيفات البلدان، والذي وضع مبادئ توجيهية لتحديد نطاق ونوع المساعدة التي تقدم إلى كل بلد على أساس مستوى نمو القطاع الذي يتعلق به الأمر. وقد أخذ التنفيذ على الصعيد القطري يزداد وضوحاً من خلال الدعم المقدم في مجال الخدمات الاستشارية المتعلقة بالسياسات، وبناء القدرات، وإعداد برامج الاستثمار القطاعية في القطاعات ذات الأولوية وهي التعليم والصحة والمياه وشؤون الحكم. وقد شرع المنسقون المقيمون والأفرقة القطرية في عقد اجتماعات خاصة لتعزيز عملية التنفيذ. وشدد الاجتماع على ضرورة أن تثبت المبادرة الخاصة أن لها قيمة مضافة في تحقيق الأهداف المتفق عليها للقطاع الذي يتعلق به الأمر.

٣١ - وقد اتفق على أنه ينبغي تقديم المساعدة إلى جميع فئات البلدان على أساس شروط تحدد من خلال مشاورات تجرى مع الحكومات والمجتمع المدني ومنظومة الأمم المتحدة ومجتمع المانحين. وقد خلصت اللجنة التوجيهية إلى أن ترتيبات التنفيذ على مختلف المستويات ينبغي أن تأخذ في الاعتبار النواحي المشتركة بين القطاعات. كذلك ينبغي أن توفر المبادرة الخاصة المساعدة اللازمة في توفير المتطلبات المشتركة بين الأقطار والمتطلبات التي تتجاوز الحدود في مجالات الأولوية التي يتعلق بها الأمر.

٣٢ - وقد أحاطت اللجنة التوجيهية علما بما ثبت تحققه من تقدم في الملكية الأفريقية والقيادة الأفريقية في عدد من القطاعات الرئيسية ذات الأولوية، وخاصة التعليم، وإصلاح القطاع الصحي، والتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات لصالح التنمية. وسلمت اللجنة بأن التزام منظومة الأمم المتحدة بإزاء المبادرة الخاصة يجري تعزيزه من خلال التعاون على مستويات المجموعات في التعليم، والصحة، والمياه، وشؤون الحكم، وتسخير تكنولوجيا المعلومات لصالح التنمية، والديون، وتهيئة أسباب العيش المستدامة في المناطق الهامشية. وكان من رأي المشتركين في الاجتماع أن استمرار التعاون على الصعيد القطري هدفه الحفاظ على تضافر الجهود في منظومة الأمم المتحدة.

٣٣ - وقد لاحظت اللجنة التوجيهية أن المبادرة الخاصة أخذت تحقق تقدما على عدد من الجبهات من خلال الجهود المنسقة المبذولة من أجل العمل معا وزيادة الحوار وتكثيف الجهود. على أن ثمة حاجة إلى الإسراع بخطى التنفيذ في المجالات ذات الأولوية بحيث تغطي عددا أكبر من البلدان، وذلك من خلال تنسيق أدوات البرمجة المختلفة والاتفاق على ترتيبات مشتركة للتنفيذ، من أجل الإقلال إلى أدنى حد من تكاليف المعاملات بالنسبة للبلدان المتلقية.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ١٦ (A/51/16)، الجزء الأول، الفقرة ٥٨.

(٢) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٤٨ (A/51/48)، الفقرة ٩٥.
